

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤

خلال أيام اجتماع لجمعية رجال الأعمال المصريين مع وزير التجارة الخارجية

## ٣ تساؤلات توجهها الجمعية للوزير حول «الكويز» تشمل: أسس الاختيار للمناطق الجديدة خلال المرحلة المقبلة.. وتأثير الاتفاقية على المصانع المنتجة لمستلزمات الإنتاج

### شريف جاب الله

من المنافسة خاصة مع دول جنوب شرق آسيا في ظل إلغاء نظام الحصص وارتفاع أسعار المنتج المصري. وعدم تشغيل المصانع لطاقاتها الانتاجية كاملة. وارتفاع أسعار المواد الخام. وارتفاع أسعار الجمارك (المواد الخام والمنتج النهائي). ويعتبر السوق الأمريكية للملابس والمنسوجات يعتبر أكبر سوق في العالم وبالتالي يجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة ونستغل اتفاقية الـ QUIZ لإختراق هذه السوق حيث يمثل ٤٦ - ٤٧٪ من إجمالي السوق العالمية بواقع ٩٠ - ٩١ بليون دولار سنويا، كما أن التعامل مع هذه السوق أسهل من التعامل مع أوروبا ودول الكوميسا حيث إن أوروبا ترغب في تحسين وضع دول الجوار لها مثل بولندا.



جمال الناظر



رشيد محمد رشيد

تعقد جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعا خلال أيام يحضره المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية وذلك لمناقشة كيفية تعظيم الاستفادة من ايجابيات اتفاقية الكويز ومواجهة أي سلبيات للاتفاقية. أكد الدكتور جمال الناظر رئيس الجمعية أنه سيتم إعداد ورقة عمل ومناقشتها مع الوزير تتضمن ٣ محاور الأول يتعلق بترشيح المناطق الصناعية المؤهلة بطريقة موضوعية وعادلة خاصة المناطق التي لم تشملها الاتفاقية حتى يمكن إضافتها خلال الفترة القادمة مع معرفة خطة العمل لدخول مناطق جديدة ضمن الاتفاقية. المحور الثاني مناقشة مدى تأثير الكويز على الشركات والمصانع المحلية التي تنتج نفس المنتجات الداخلة في عملية التصنيع والتي سيتم استيرادها من الخارج ، أما المحور الثالث فهو توضيح أسلوب تعامل الصناعيين

والمصدرين من خلال الاتفاقية للتصدير .. لأمريكا. بداية يقول الكيميائي منير عز الدين رئيس لجنة الصناعة بالجمعية إن الصناعة المصرية خاصة صناعة الغزل والنسيج تتميز بكفاءة العمالة ووفرتها، وكذلك وفرة المكونات ولكن ماينقصها هو التسويق وكيفية اختراق السوق الخارجية، خاصة أن جميع الأوضاع ستتغير بحلول يناير ٢٠٠٥، حيث سيتم إلغاء نظام الحصص وتطبيق اتفاقيات التجارة الحرة.

كما أكد أن الصناعة المصرية خاصة صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات قادرة بالفعل على المنافسة بشرط أن يتوافر لها المناخ الخارجى لذلك أن أسلوب النفاذ إلى السوق الأمريكية عن طريق التعامل المباشر مع أمريكا سيمكنا من توقيع اتفاقية أخرى (المناطق الحرة) خلال ٥ أو ٧ سنوات.

ويشير المهندس خالد حمزة - رئيس لجنة الاستيراد والجمارك إلى أنه قد زاد فائض الصادرات المصرية عندما انخفضت الرسوم الجمركية بين مصر والدول العربية، وزاد اختراق المنتجات المصرية إلى الأسواق العربية، وبالتالي فإنه يجب علينا أن نرحب بأي اتفاقية تمكنا من تنمية صناعتنا وزيادة الصادرات.

ويقول الدكتور عادل جزايرين ما هو المطلوب من الصناعة المصرية لمواجهة سلبيات اتفاقية الكويز هل الـ الكويز ستفوقنا إلى تحسين صناعتنا المحلية وتحفيز مصانعنا على تحسين الجودة؟ ويقول جمال الناظر إن اتفاقية الكويز كان يجب توقيعها في الوقت الحالى حتى لا نخرج

المصدر لأمريكا وأضحى العالم حيث يحدد المستورد الأمريكي للمواصفات الفنية لجميع مستلزمات الإنتاج الداخلة في عملية التصنيع، كما أن أسعار تلك المستلزمات ستكون محددة عند التعاقد.

ويمكن القول أن انخال ١١.٧٪ مواد خام إسرائيلية ضمن المواد الخام المستخدمة في عملية التصدير ليست نسبة كبيرة حيث إننا نستورد ١٢٪ على الأقل من إجمالي المستلزمات المستخدمة في عملية التصنيع من بلاد خارجية وبالتالي فهذا ليس بالجديد. وفي ظل اتفاقية الكويز ستخفف الجمارك إلى أقل من ١٠٪ إلى ١٤٪ للملابس القطنية بأنواعها المختلفة وإلى أقل من ٢٣٪ للملابس الجاهزة المنتجة من الألياف الصناعية. ويشير الخبراء بجمعية رجال أعمال المصريين إلى أن اتفاقية الكويز لن تحل جميع مشاكلنا الصناعية والتصديرية لكنها بمثابة مدخل لنا مع ضرورة التأكيد على: - تحسين الطرق المستخدمة في عمليات صناعية وتطوير المصانع والعمل على تقليل تكاليف التصنيع. و- زيادة التعاون المشترك بين المصانع المصرية وبعضها. وعمل تكتلات صناعية واقتصادية مصرية لمواجهة المنافسة الشرسة وتحسين جودة المنتج النهائي وزيادة القدرة التنافسية. والاهتمام بإنشاء مراكز للموضة. والتسليم في المواعيد المحددة. والتفكير الاقتصادي المنطقي (البحث) الذي بدوره يؤدي إلى تحسين اقتصادياتنا.